ASSOCIATION
DES BANQUES DU LIBAN

جَـمعيَّـة
مَـصارف لـبـنـان

بيروت في 6 أيار 2020

تعميم رقم 2020/094

حضرة رئيس مجلس الإدارة المحترم،

تحية وبعد،

يهمّني أن أورد لكم أدناه وقائع اللقاء الشهري بين مصرف لبنان، لجنة الرقابة وجمعية المصارف والذي عُقدَ بتاريخ 4 أيار 2020.

- بداية تحفظ سعادة الحاكم عن المنهجية المستعملة في مقاربة ومعالجة الخسائر المزعومة لمصرف لبنان الواردة في الخطة الحكومية لمعالجة الأوضاع المالية وأن مصرف لبنان لم يشترك بوضع هذه الخطة. ورأى أن غالبية الاقتراحات تستوجب دراسة قانونية ودستورية دقيقة وأن مصرف لبنان والمصارف هي، حتى إشعار آخر، خاضعة لقانون النقد والتسليف.

- تناقش الحاضرون حول أهمية إقرار قانون الـ Capital Control لحماية المودعين وعدم قدرة مصرف لبنان بإقراره منفرداً وفق القوانين المرعية الإجراء.

- طلب سعادة الحاكم من المصارف التوقف عن التسويق للجمهور المنتج المالي القاضي بالحصول على "أموال جديدة" بالدولار مقابل معدل أكبر من الدولار الأميركي "المحلي" حيث أن هذه الممارسات تؤدي الى زيادة الضغط في سوق الصرافة. على أنه يمكن تفهم هذه العمليات إذا كانت لحالات استثنائية محددة فقط.

- رأى سعادة الحاكم أن الحفاظ على السعر الرسمي للدولار 1507.5 كان مفيداً من أجل تخفيف الأعباء الثقيلة على المواطنين لا سيما بما يتعلق بالمواد الأساسية. كما رأى أن المبالغ النقدية بالدولار التي توفرها شركات تحويل الأموال تساعد مصرف لبنان بتمويل استيراد المواد الغذائية الأساسية للمواطن.

- أبلغ سعادة الحاكم وفد الجمعية ضرورة تطبيق القوانين المرعية الإجراء حالياً والمعايير الدولية، على هذا الأساس، يدرس مصرف لبنان مع لجنة الرقابة على المصارف حالياً مشروع تعميم يقضي برفع قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة النظامية Regulatory ECL والمح الى إلى امكانية تطبيق نسبة 45% على سندات اليوروبوندز بسبب التخلّف عن السداد (مقارنة بـ 9,45% الحالية بناءً على تصنيف CCC) و30% على التوظيفات بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان على الرغم من أن مصرف لبنان ليس في حال تعثّر (مقارنة بـ 1,89% حالياً). كما أن مصرف لبنان ما زال يناقش نسبة احتساب الخسائر المتوقّعة نظامياً على سندات الخزينة بالليرة (إذ تم اعتبارها في حال تعثّر أيضاً). وسيكون لهذه التعديلات تأثير كبير على ميزانيات المصارف ومستوى الرسملة. كما اقترح سعادة الحاكم إعطاء الخيار للمصارف لتحويل

الإيداعات لدى مصرف لبنان بالدولار للفترات المتوسطة والطويلة الأمد إلى حسابات جارية مقابل تطبيق RECL بنسبة 1,89% عليها بالإضافة الى نسبة تثقيل أقل لدى احتساب نسبة الملاءة. بالمقابل يتم دراسة تطبيق قواعد بازل بطريقة مرنة تمنح المصارف بين 3 و5 سنوات للامتثال للحدّ الأدنى للمتطلّبات الدولية. وأكد سعادته أن النسب المطروحة ليس نهائية ويتم مراجعتها بالتنسيق مع لجنة الرقابة على المصارف.

- أكد سعادة الحاكم لوفد الجمعية ضرورة تطبيق أحكام تعميم مصرف لبنان المتعلق بالمقدمات النقدية بنسبة 20% من أموال المصارف الخاصة كما في 2018/12/31 خلال فترة مقبولة وهو يتفهم الصعوبات الحالية وما تأثير مندرجات الخطة المالية المطروحة من الحكومة على هذا الأمر بالإضافة الى التعبئة العامة.

- تطرق سعادة الحاكم الى تنفيذ المصارف للتعاميم الوسيطة 547 و552 والتعاميم الأساسية 148 و151 وطلب من المصارف العمل على تسريع العمل لتطبيقهم بأفضل طريقة تساعد الزبائن على الصمود خلال هذه الأزمة المتفاقمة. من ناحية التعميم 547، أكد المصرف على إمكانية المصرف التسليف بالدولار الأميركي لتخفيف مخاطر سعر الصرف ولفترة قصوى 5 سنوات. كما سيدرس طلب الجمعية عدم إخضاع هذه التسليفات لنسب المخاطر ونسب الخسائر الائتمانية المتوقعة النظامية.

للبيان حرر في 4 أيار 2020

الاميـــــن العـــــام

مكـــرم صـــــادر